بعد تعهّد الولايات المتحدة عدم إستخدام العراق لمهاجمة إيران

ساترفيلد : على كل دول المنطقة إحترام أمن العراق وسيادته وحدوده

لندن/ وكالات

في ظل استمرار التفاوض بين العراق والولايات المتحدة الامريكية للتوصل الى اتفاقية طويلة الامد بين البلدين وتواصل الجدل بشأنها في الاوساط السياسية العراقية أكد منسق الشؤون العراقية في وزارة الخارجية الأميركية السفير ديفيد ساترفيلد كبير مستشاري وزيرة الخارجية الأميركية ، اثناء مؤتمره الصحفي الذي عقد في مقر جمعية الصحافة الأجنبية في لندن لاستعراض الأوضاع في العراق أن بلاده لم تطلب خلال مفاوضاتها مع حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي إقامة "قواعد دائمة" للجنود الأميركيين.

وجدد تعهد بلاده عدم استخدام أراضي العراق لمهاجمة إيران، نافياً السماح للطيران الإسرائيلي بعبور أجوائه لضرب المنشآت النووية الإيرانية. ولخص ساترفيلد الوضع في العراق بالقول إن البلد يشهد قدراً كبيراً ومهماً من التحول والتطور، نتيجة لتقلص العنف المطرد وتحسن الأمن وتحسن الاستقرار، وإن كان ما زال يواجه الكثير من التحديات.

وأشار المسؤول الأميركي إلى حدوث تقدم حقيقي في العراق خلال الثمانية عشر شهراً الماضية برغم أنه ما زالت هناك تحديات كثيرة في ذلك البلد. وقال إن التقدم اتسم بأمرين رئيسين هما "ظهور عملية سياسية قائمة على التراضي من خلال الحوار وتقديم التنازلات وإحساس العراق القوي المتعاظم بأنه دولة لديها سيادة يجب إحترام ها والتسليم بها، على الصعيدين الداخلي والخارجي."

وتطرق المسؤول في وزارة الخارجية، في سياق حديثه عن سيادة العراق، إلى مسألة المفاوضات العراقية- الأميركية الرامية إلى إبرام اتفاقيتين هما اتفاقية وضع القوات الأميركية بعد انتهاء مدة التفويض التي منحها مجلس الأمن الدولي لقوات التحالف في نهاية العام الحالي، واتفاقية شراكة استراتيجية تحدد العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق.

وقال بشأن ذلك: "أريد أن أعلن، بأوضح ما يمكن، أن المبدأ الأساس أو الأول الذي ترتكز إليه هذه المفاوضات هو إحترام سيادة العراق والإقرار بها. إن ما تقوم به قوات أخرى قد تكون موجودة في العراق بطلب من العراق، ستقوم به بناء على طلب العراق. إن الإجراءات ستتخذ بتنسيق كامل مع العراق. وسوف تجسد القرار العراقي."

واستطرد ساترفيلد قائلاً إن الحكومة العراقية أوضحت أنها ستمضي قدماً في اتجاه تعتقد أنه يخدم مصالح الشعب العراقي ويخدم مصالح الدولة العراقية إذ تتحرك نحو مزيد من الاستقرار ومزيد من الأمن. و"دورنا في هذه العملية هو تقديم المساعدة، المعونة التي يطلبها العراق، وتقديمها بطريقة ينظر إليها معها على أنها تقدم بشكل تام وشفاف ضمن إطار السيادة العراقية التامة."

وفي تصريحات صحفية اخرى أوضح ساترفيلد ان "ليس في الاقتراحات التي قدمناها إلى الحكومة العراقية أي إشارة إلى رغبتنا في قواعد دائمة، أو حتى قواعد طويلة الأمد، كما هو حالنا مع ألمانيا أو كوريا الجنوبية".

وأضاف السفير الذي يُعد من كبار المفاوضين الأميركيين مع الحكومة العراقية: "ما نسعى إليه هو تفاهم مع حكومة عراقية سيدة في كيفية وجود قواتنا والمدة الزمنية لعملها ريثما نواصل عملية نقل السلطة والمسؤولية إلى الجانب العراقي".

وعن مدى طول هذه المدة الزمنية، قال: هذا يعتمد على الوضع الأمني في العراق وعلى قدرات القوات العراقية. لكننا لا نتصور أن يستمر هذا (نقل السلطة إلى العراقيين) إلى الأبد. رأينا تقدماً أمنياً كبيراً على مدى الشهور الـ١٨ الماضية، لكن تبقى هناك أماكن تطلب فيها الحكومة العراقية المساعدة من قوات التحالف. لذلك نحتاج إلى أن تكون لدينا القدرة على الوجود وتقديم المساعدة (وفق اتفاق مع بغداد).

وتابع: الاتفاق سيدوم ما دام كلا الطرفين يعده صالحاً. العراقيون يمكنهم أن يقرروا متى يجب إنهاء مفعول الاتفاق، ويمكننا أيضاً أن نطلب ذلك.

وفي ضوء طلب الأميركيين فعلاً حصانة لقواتهم والمتعاقدين معهم خارج سلطة القضاء العراقي، اجاب : "نحن نناقش مع الحكومة العراقية اجراءات مناسبة للجنود الأميركيين في العراق. لكن أي اتفاق في هذا الشأن لا بد أن توافق عليه الحكومة العراقية التي نتفهم جيداً حساسيتها في الأمور المرتبطة بالسيادة".

وفيما يتعلق بالسيطرة على الأجواء العراقية ، قال: "الأجواء العراقية ليست لنا لنعطيها للعراقيين. العراق بلد سيد فوق أجوائه". ولفت الانظار إلى أن العراق هو من طلب من الأميركيين الإشراف على تنظيم عملية المرور في أجوائه ريثما يصير قادراً على القيام بهذه المهمة.

وبشان تأكيد الولايات المتحدة أنها لن تسمح لأي طائرات إسرائيلية بعبور الأجواء العراقية لضرب المنشآت النووية الإيرانية، إذا قررت تل أبيب ضربها فعلاً، أجاب: "سأكتفي بالقول إن الأجواء العراقية هي للعراق. مساعدتنا للعراق في تنظيم مسار الطيران في اجوائه ريثما يصير جاهزاً لذلك، وهي مصممة لكي تستجيب مطالب العراق في تأمين سلامة الطيران التابع للقوات الأميركية والحليفة والقوات العراقية والطيران المدني. لكن العراق هو من يسيطر على أجوائه". واضاف: "أوضحت الولايات المتحدة أمرين: الأول أن ليس هناك أي مبرر للخوف من هجوم ضد أي دولة، بما فيها إيران، انطلاقاً من الأراضي العراقية. الثاني، إننا نؤمن بقوة أن كل دول المنطقة عليها إحترام أمن العراق وسيادته وحدوده".

ساترفيلد

باحث يؤكد صعوبة قرار مرشح الرئاسة

اوباما يجدد عزمه على سحب القوات الأميركية من العراق

اوباما

واشنطن/ المدى والوكالات

اكد مرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة في الولايات المتحدة باراك اوباما عزمه مجددا على سحب القوات الأميركية من العراق إذا انتخب رئيساً في تشرين الثاني المقبل، فيما قال باحث امريكي ان من الصعب على أي رئيس بالولايات المتحدة سحب القوات العسكرية الامريكية "بسرعة" من العراق.

وقال اوباما في خطاب القاه في تجمع انتخابي بولاية نيوهامشر وظهر فيها إلى جانب منافسته السابقة هيلاري كلينتون، إن البلاد أمام خيار واضح وأضاف "يمكننا أن نستمر في إنفاق عشرة إلى ١٢ مليار دولار شهرياً في العراق، ونبقي قواتنا هناك للسنوات الـ ٢٠ أو الـ ٥٠ أو حتى الـ ١٠٠ سنة المقبلة" . كما انتقد اوباما استمرار سياسة الجمهوريين في العراق على الخط نفسه برغم المتغيرات وقال: "يمكن أن نتبع سياسة لا تتغير سواء ارتفع مستوى العنف او انخفض، وسواء تحملت الحكومة العراقية مسؤوليتها ام لم تتحمل. أو يمكن أن نختار أن الوقت حان لنبدأ انسحاباً مسؤولاً وتدريجياً لقواتنا من العراق". وأشاد اوباما بمنافسته السابقة هيلاري كلينتون التي انتقدت في ذات التجمع سياسة المرشح الجمهوري جون ماكين ، مشيرة إلى نيته في إبقاء القوات الأميركية في العراق لسنوات في العراق لا بل لعقود إضافية.

وقال أوباما إن الوقت قد حان للتغيير ودعا إلى الوحدة ليس فقط بين داعمي الحزب الديموقراطي بل كأميركيين. وأشار إلى أن الخيار في هذه الانتخابات هو بين الماضي والمستقبل.

من جهته اعتبر الباحث بيتر هارلينغ من "المجموعة الدولية للازمات"، أن الستراتيجية الأميركية في العراق لن تتغير كثيرا، وسيكون من الصعب على أي رئيس مقبل للولايات المتحدة سحب القوات بسرعة من العراق.

وأوضح هارلينغ في تصريحات صحفية أن أزمة العراق "دائمة"، وتوقع ان تندرج الستراتيجية الأميركية في العراق ضمن "استمرارية السياسة الحالية وربما مع بعض التعديلات بغض النظر عن الرئيس الذي سيفوز في الانتخابات المقبلة".

وعلق على تعهدات المرشح الديمقراطي باراك اوباما بسحب القوات الأميركية من العراق، قائلا "لا يمكن لرئيس ديمقراطي أن يسحب القوات فورا، نتيجة الوضع الأمني في العراق". واشار الى ان "الانسحاب المتسرع، خلال ١٨ شهرا، كما يطرح ومع ترك الكثير من المعدات، سيكون فرارا وليس انسحابا"، على حد وصفه

تأسيس شركة نفط عراقية رابعة

بغداد / المدى والوكالات

أعلنت الحكومة امس السبت، أنها ستخصص قرابة ثمانية ملايين دولار لشركة نفط رابعة تديرها الحكومة، هي بصدد تأسيسها.

جاء ذلك في بيان صادر يوم امس، أن شركة "ميسان للنفط" ستشرف على عمليات استكشاف وتطوير وإنتاج وتصدير النفط وموارد الغاز في محافظة ميسان. وستشكل الشركة الجديدة من عملية إعادة هيكلة لجنة ميسان للنفط والغاز بعد فصلها عن شركة نفط البصرة جنوبي العراق.هذا ومن المقرر أن ينظر البرلمان العراقي في المشروع لإقراره قبل أن يصدق عليه مجلس الرئاسة العراقية، وفق وكالة أسوشيتد برس.

ويعتقد عدد من الخبراء أن بوسع بغداد ضخ أكثر من ستة ملايين برميل من النفط إلى أسواق العالم يومياً، مما يجعلها أيضاً ثالث أكبر منتج على المستوى الدولي بعد المملكة العربية السعودية وروسيا.

غير أن قدرات العراق التصديرية لا تتجاوز حالياً مليوني برميل، وذلك بعد عقود من الحروب وانعدام الصيانة، علماً أن البلاد كانت تنتج أواخر العقد السابع من القرن الماضي ٣,٥ ملايين برميل يومياً.

النفط.. عصب الاقتصاد العراقي

تقرير امريكي: إنخفاض الهجمات بالقنابل الخارقة للدروع

واشنطن/ رويترز

اشار تقرير صادرعن الجيش الامريكي الى إنخفاض الى عدد الحوادث التي استخدمت فيها قنابل خارقة للدروع في العراق.

وصرح مسؤول من القيادة المركزية وهي المقر العسكري الامريكي الرئيس للعمليات في الشرق الاوسط بان هذه الحوادث تراجعت بنسبة ١٦ في المئة من نيسان الى ايار ومن المتوقع ان تنخفض بنسبة ٦٥ في المئة من ايار الى حزيران.

وقال مسؤول عسكري كبير اخر يوم الجمعة ان رقم حصيلة شهر نيسان لهذه الحوادث كانت الاعلى بين مثيلاتها، واكد ان مجمل هذا النوع من الحوادث تراجع بعد ذلك.

واضاف المسؤول العسكري انه يعتقد ان هذا التراجع يعود الى تصعيد قوات الامن العراقية العمليات ضد العناصر المسلحة في اغلب المناطق الساخنة. واشار مسؤول القيادة المركزية الى انه تصعب معرفة الى اي حد يعود هذا الإنخفاض الى الضغط العام على جدول الجوار او الى اعتماده على عوامل اخرى.

تعيين سفير لمنظمة المؤتمر الإسلامي في بغداد

جدة/ وكالات

اعلنت منظمة المؤتمر الاسلامي ومقرها جدة ، عن تعيين الدبلوماسي السوداني حامد التني العربية سفيرا لها في بغداد.

وقال السفير في تصريح صحفي إن الهدف الرئيس من إرسال بعثة دبلوماسية لمنظمة المؤتمر إلى العراق يتمثل في لعب دور "قناة الوصل" بين الأطراف العراقية المختلفة، وترسيخ العلاقات بين أتباع المذاهب الإسلامية المختلفة.

وأضاف "كبداية سيكون عدد أفراد البعثة محدودا، ولكن وجوده في العراق مهم لكونه يدعم استقلاله وسيادته، ودورنا وعملنا لن يكون سياسياً بحتا، بل يتنوع في المواضيع الإنسانية والاقتصادية والإدارية" مشيرا إلى أن مكتبهم يعد "مكتبا للتنسيق" في بدايته، ولكنه "مكتب له أذرع عمل مختلفة".

وقد جاء تعيين السفير السوداني بعد أن قدمت عدد من الدول العربية والإسلامية أسماء مرشحيها لهذا المنصب، ومن ضمنها السودان، وكان التني يعمل بوزارة الخارجية لديها منذ العام ١٩٧١ ,

وتقلد التني، خلال عمله في وزارة الخارجية السودانية، عددا من المهام والمناصب، كان آخرها مديرا عاما للعلاقات الثنائية والدبلوماسية. وكان قد التقى بالبروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي يوم الأربعاء الماضي، لتسلم أوراق تعيينه في العراق والنقاش حول الدور المنوط به وبفريقه الدبلوماسي.

ويأتي تعيين السفير التني من قبل المنظمة متوافقاً مع قرارات "وثيقة مكة" التي شهدت مؤتمر المصالحة العراقي بحضور ٢٩ رجل دين في ٢١ تشرين الأول ٢٠٠٦، والتي احتوت على عشرة بنود اتفق عليها الطرفان ومن ضمنها ضرورة إنشاء مكتب دبلوماسي للمنظمة في بغداد. وأوضح السفير التني أنه باشر في مهام منصبه الجديد في العاصمة بغداد امس(السبت)، كاشفا عن تلقي المنظمة، وهو شخصيا، رسائل ترحيب من جميع الأطراف العراقية التي يسعى لتحقيق التوافق بين بعضها.

دعوات للإهتمام بتنمية قدراتهم الفكرية

ألعاب العنف..خطر يحدق بالاطفال

بغداد/ المدى

أطفال يحملون السلاح بكل أنواعه.. مسدسات وبنادق بل وحتى قاذفات هاون وأحيانا معارك في الشوارع. انه مشهد مألوف في احيائنا وشوارعنا ولكن لحسن الحظ ان الأسلحة هي مجرد ألعاب والمعارك وهمية.

وبرغم تصاعد الدعوات الحكومية لوقف استيراد الألعاب المحرضة على العنف، إلا أن أطفال العراق يعشقون بشغف اقتناء ألعاب ((العنف)) ويدمنونها حسب تقرير لوكالة الأنباء الألمانية ((د ب أ)).

وتعج المحال والأسواق والمراكز التجارية في أرجاء بغداد بأنواع فاخرة من لعب الأسلحة كالمسدسات والبنادق والمفرقعات من مناشئ غالبيتها من الصين، وبعضها يشبه إلى حد كبير البنادق التي يحملها الجنود العراقيون والأميركيون فضلا عن أنواع أخرى كثيرا ما تشاهد في أفلام الخيال العلمي أو أفلام الكرتون.

وذكرت صحيفة الشرق الاوسط ان المعروض في الأسواق العراقية لا يقتصر على هذه الأنواع، بل إن هناك أنواعا أخرى لا تقل أهمية، وهي تشهد إقبالا كبيرا خاصة تلك التي تأخذ شكل جنود حاملين أسلحتهم أو شكل المركبات التي تتحرك بالبطاريات وهي تحمل جنودا لا تختلف كثيرا عن الجنود الذين يجوبون شوارع بغداد يوميا حاملين أسلحتهم لمطاردة المسلحين والمسلحين الخارجين عن القانون.

ويصبح منظر شوارع وأزقة بغداد لافتاً للاهتمام خلال عيدي الفطر والأضحى حيث تنشط تجارة السلاح في المحال وتلقى رواجا كبيرا مع حرص الأطفال على اقتنائها ومن ثم أداء أدوار تمثيلية في الشوارع لمشاهد مواجهات مسلحة أو مشاهد مداهمات أو انتشار كالتي يقوم بها أفراد الجيش العراقي والأميركي يوميا في الشوارع. ويقول ليث الخالدي، ٥٢ عاما، صاحب محل تجاري ببغداد، تعليقا على هذه الظاهرة: ألعاب الأسلحة والقتال تلقى رواجا بين الأطفال وهم يعشقونها إلى حد الجنون ومن الصعب منعها عنهم بالقوة، لكن يمكن التعامل معها بهدوء حتى تضمحل وتنتهي.

وأضاف: لدينا مخزون هائل (من هذه الألعاب) وهناك طلب متزايد عليها في جميع الأحياء لكنها تنشط في الأحياء الشعبية.

وقالت النائبة نادرة العاني عضو لجنة المرأة والطفولة في البرلمان العراقي: ((إن اللجنة منذ تشكيلها عملت كل ما في وسعها من أجل أن تشرع قوانين تسهم في إعداد أسرة عراقية صالحة مع العمل على الحفاظ على حقوق ومستحقات الأسرة والمرأة والطفولة)).

وأضافت: ((أن اللجنة تقدمت بمشروع قانون إلى مجلس النواب يقضي بمنع استيراد ألعاب الأطفال المحرضة على العنف.. وهذا القانون يأتي في إطار مساعي اللجنة لبناء طفولة عراقية بعيدة عن الأحداث أو الاضطرابات التي مر ويمر بها العراق)).

وتابعت قائلة: إن ثقافة العنف التي انتشرت في المجتمع بدأت تلقي بظلالها على سلوكيات الأطفال حيث نرى أن الطفل العراقي بدأ ينجذب إلى نوع معين من الألعاب وتحديدا الألعاب التي صممت بشكل يشبه الأسلحة النارية الحقيقية والتي باتت منتشرة في كل مكان في العراق. وأوضحت أن الكثير من الحوادث سجلت أن القوات الأميركية أو العراقية كانت كثيرا ما تتوهم بمن يحمل هذه الأسلحة فتطلق عليه النار ظنا منها أنه يستهدفها)).

وتسعى لجنة المرأة والطفولة في البرلمان إلى تشكيل لجنة عليا لرعاية الأطفال في العراق ترتبط برئيس الحكومة لتجاوز كل المنظمات التي فشلت في تقديم الدعم لهذه الشريحة المهمة من المجتمع. وقال جمال حسن العتابي، المدير العام لدار ثقافة الأطفال بوزارة الثقافة العراقية: ((لا تزال خطط وبرامج الحكومة ضيقة لإشاعة ثقافة جديدة بين الأطفال حيث يقتصر نشاط الدار على بغداد فقط فيما تفتقر المحافظات إلى مراكز متخصصة في إشاعة الثقافة بين الأطفال)).

وأوضح :((أن ضعف الدعم الحكومي لفتح آفاق جديدة لتنمية مهارات الأطفال وضعف الرقابة على الاستيراد فسح المجال أمام انتشار ألعاب محرضة على العنف وبيعها بأسعار مقبولة مما ولد إقبالا منقطع النظير وفسح المجال أمام شيوع ثقافة العنف عند الأطفال وهذا أمر خطير وستكون له انعكاسات سلبية في المستقبل)).

وقال: ((لا بد من صدور قرار حكومي لمنع استيراد مثل هذه الألعاب القتالية مستقبلا والدعوة إلى استيراد ألعاب وأجهزة تنمي قدرات الأطفال العقلية والجسمانية)). وأضاف: ((بصراحة لا يوجد أي تنسيق مشترك بين جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بشأن تطوير واقع الطفولة وأعتقد أن هذا الضعف قاد إلى قيام المسلحين باستغلال أوضاع الأطفال ومن ثم زجهم في أعمال العنف)).

العاب بعيدة عن الطفولة